في ٣٠ كانون الاول الى صحيفتين ايطاليتين حيث قال « نحن مستعدون لتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل . وهذه هي المرة الاولى التي يبدي فيها بلد عربي استعداده لذلك ، وعلى اسرائيل الا تضيع هذه الفرصة وذلك بتنفيذ شرطي الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق القومية للفلسطينيين » . واضاف فهمي قائلا ان حكومته « تحبذ قيام بريطانيا وفرنسا بضمان اتفاقية السلام وان تشتركا في قوات الطوارىء الدولية » . كما أشار الى وجود اتفاق عام على اشتراك الفلسطينيين في مؤتمر جنيف في مرحلة لاحقة من انعقاده .

في هذه الاثناء لم تتوقف السياسة الامريكية عن التحرك من جهتها فقد اطلق كيسنجر في اواخر شهر كانون الثاني تصريحات مفادها بأنه يتوقع أن يتم رفع الحظر على شحن النفط العربي الى الولايات المتحدة قريبا وان تزيد الدول العربية المعنية انتاجها من البترول لتخفيف النقص الذي تعاني منه الدول الصناعية الغربية . كما أكد الوزير الامريكي انه اذا لم تنه الدول العربية هذا الحظر خلال فترة معقولة فانها ستخلق بذلك مشكلات خطيرة مرتبطة بثقة الولايات المتحدة بالدول المنتجة لذلك فانه يتوقع ان تتم هذه الخطوة في أعقاب المؤتمر الذي كان من المفترض ان يعقده وزراء النفط العرب في ليبيا في ١٤ شباط خاصة وان الرئيس نيكسون كان قد تلقى تأكيدات ايجابية حول هذا الموضوع من عدد من « الحكام العرب الاصدقاء » ، على حد تعبير كيسنجر نفسه ، وعاد الرئيس نيكسون ليؤكد الموقف نفسه في رسالته السنوية الموجهة الى الكونغرس (١ شباط) حيث قال ان الدول العربية المنتجة للنفط ستعقد قريبا اجتماعا عاجلا للبحث في رفع الحظر عن شحن البترول الى الولايات المتحدة . وقد أثارت هذه التصريحات بعض الاستغراب والاستهجان من جانب عدد من الوزراء والمسؤولين في الدول العربية النفطية وعلى سبيل المثال اعلن وزير خارجية الكويت ان رفع الحظر لن يعاد النظر فيه قبل أن تتعهد اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وتضمن واشنطن ذلك . كما اعلن وزير النفط السعودي بأنه لا علم له بوجود اي تعهد عربي تجاه حكومة الولايات المتحدة برفع حظر عن شحن النفط اليها (٦ شباط) . وجاء الرد الامريكي على هذه التعليقات العربية اولا على شكل تصريح ادلى به السكرتير الصحافي للبيت الابيض حيث أكد أن الرئيس نيكسون متفائل بأن البلدان العربية المعنية سترفع الحظر على الرغم من تعليقات بعض المسؤولين العرب بأن الحظر سيستمر ما لم تتعهد اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة . ثانيا على شكل تهديد شبه مباشر اطلقه كيسنجر في نهاية الاسبوع الاول من شهر شباط حيث حذر فيه الدول العربية من مغبة استمرارها في حظر شحن النفط الى بلاده . قال كيسنجر « ان مصدر التقدم الذي تم تحقيقه في الشرق الاوسط منذ حرب تشرين هو الولايات المتحدة وحدها ، والابقاء على حظر النفط سيفسر على انه نوع من أنواع الابتزاز مما سيؤثر على موقف الولايات المتحدة بالنسبة لسياستها الخارجية في الشرق الاوسط » .

بالنسبة للاتحاد السوفياتي استمرت سياسته في احتلال المركز الثاني في تحركات السلام الجارية في المنطقة منذ انتهاء حرب تشرين ١٩٧٣ في عدم اطمئنانها للتقارب المصري الامريكي السريع . ففي أكثر من مناسبة حصر القادة السوفيات تعليقاتهم على اتفاقية فك الارتباط العسكري على جبهة السويس بتشديدهم على اهمية الخطوات التي يجب أن تتبع الاتفاقية بدلا من الاشادة بها كانتصار . ففي تصريح أدلى به اندريه غروميكو (٧٤/١/٢٣) تطرق الى الموضوع بقوله انه « بعد أن تم الاتفاق على فصل القوات المصرية والاسرائيلية من المهم ان تعقب ذلك خطوات اخرى لحل القضايا الجذرية في تسوية مشكلة الشرق الاوسط على أساس قرارات مجلس الامن المعنية » وأشار الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف في خطاب القاه اثناء زيارته الاخيرة لكوبا (٧٤/١/٣١) لاتفاقية فك الارتباط بقوله انها خطوة ايجابية لكنها لا تتعدى كونها « تدبيرا جزئيا له طابع محض عسكري ولا يتناول حتى الان سوى بلد عربي واحد من البلدان التي اشتركت في الحرب » وحذر الزعيم السوفياتي من مغبة التوقف عند هذا الحد في تسوية مشكلة الشرق الاوسط . ومن الجدير بالذكر هنا أن صحيفة « الاهرام » تكلمت (قبل تنحية هيكل من رئاسة تحريرها) عن ازالة الشكوك السوفياتية حول رعاية الولايات المتحدة لاتفاك فصل القوات المصرية — الاسرائيلية » (٧٤/١/٢٦)